

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
الدورة العاشرة
بانكوك، ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٠

مناقشة حوارية

المتكلم الرئيسي: السيد ميشيل كامديسوس

موجز

من إعداد أمانة الأونكتاد، والموجز ليس وثيقة رسمية

اهتم السيد كامديسوس، المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي الذي انتهت مدته، بالتركيز في كلمته على المفارقة الملحوظة حالياً: وجود فرص واعدة لم يسبق لها مثيل من ناحية وعدم الاستقرار المالي و"استبعاد" الأشد فقراً وأوجه القلق المنتشرة من ناحية أخرى. وقال إنه يعتقد في وجود فرصة فريدة لما يلي: '١' تحديد الديناميات الحديثة لتحسين رفاهية البشر؛ و'٢' الاعتراف بأن الفقر هو "الخطر الأعظم" الذي يهدد الاستقرار في عالم تسوده العولمة؛ و'٣' إعادة بعث التعددية.

ومن ضمن الديناميات الإيجابية، أكد السيد كامديسوس ظهور نموذج جديد للتنمية. وقال إنه يعتقد أن العولمة، إذا ما عولجت بالطريقة الصحيحة، يمكن أن تصبح فرصة كبيرة للتقدم في العالم. وقال إن الأنسنة التقدمية للمفاهيم الاقتصادية الأساسية تحدث مع اعتراف متزايد بأن النمو وحده ليس كافياً. وأكد الحاجة إلى الأخذ بمفهوم للنمو عالي المستوى يضع الأفراد نصب عينيه ويعزز حماية البيئة واحترام القيم الثقافية الوطنية، ودعا إلى قيام

دولة أقل ترهلاً ومع ذلك أكثر كفاءة، تتوافر لها مؤسسات مستقرة قوية تستجيب لمشاكل الاقتصادات الحديثة. وثمة علاقة تبادلية قوية بين الاستقرار الاقتصادي الكلي والإصلاح الهيكلي من ناحية والنمو والحد من الفقر وعدم المساواة من ناحية أخرى. ودعا إلى العمل المتضافر من أجل تحويل العولمة إلى أداة فعالة للتنمية تستجيب لأكبر مشاكل عصرنا، وهي الفقر.

وقال السيد كامديسوس إن الهوية المتزايدة بين الفقير والغني داخل الأمم وبين الأمم الأعظم ثراء والأمم الأشد فقراً أمر فطري أخلاقياً وفيه ضياع اقتصادي ومشحون بإمكانات الانفجار اجتماعياً. واقترح بعض الوسائل لتحقيق دينامية التنمية: عن طريق استخدام تكنولوجيا المعلومات مع ما توفره من إمكانات غير عادية للتعليم والثقافة والتنمية، مما يوفر القدرة على إزالة الهوية إلى الأبد بين البلدان الفقيرة والبلدان الغنية؛ وعن طريق الأسواق العالمية، ابتي تمكن من حشد الموارد وتخصيصها بشكل رشيد، بما في ذلك توجيهها إلى أكثر البلدان فقراً، بشرط توافر البيئة المؤاتية هناك. وفي النهاية، قال إنه يسلم بأن أشد البلدان فقراً هي ذاتها مصممة أكثر من أي وقت سبق على "امتلاك" سياساتها وبناء هذه السياسات على أساس التنمية البشرية.

وأهاب بالشمال والجنوب تعبئة جميع مواردتهما لتنفيذ التعهدات المعتمدة بمناسبة مؤتمرات الأمم المتحدة لفترة التسعينات لتخفيض عدد أشد الناس فقراً بمعدل النصف بحلول عام ٢٠١٥؛ وتعزيز الأهداف الاجتماعية وبخاصة الأهداف المتصلة بالتعليم الابتدائي الشامل للكافة، ومحاربة الجوع، والمساواة بين الجنسين، وبوفيات الأطفال، وبالصحة الإنجابية، والوفيات بين الأمهات، والبيئة.

واقترح السيد كامديسوس أن يدعم الشركاء الإنمائيون جهود أشد البلدان فقراً بالطرائق التالية: '١' إيلاء الأولوية العليا لإتاحة الوصول إلى الأسواق دون قيد لجميع صادرات أشد البلدان فقراً، بما في ذلك البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، بحيث تستفيد هذه البلدان استفادة أكبر من الاندماج في النظام التجاري العالمي؛ '٢' السعي الحثيث إلى تشجيع تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى البلدان النامية المنخفضة الدخل، ولا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر مع فائديته المتمثلين في توفير التمويل الجديد ونقل التكنولوجيا، وهو مجال يساهم فيه الأونكتاد مساهمة رائعة؛ '٣' مساندة تعهدات خفض الفقر بالدعم المالي، خاصة بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف عبء الديون؛ '٤' ضمان تركيز المنظمات المتعددة الأطراف على خفض الفقر وجعله هدفاً واضحاً في برامجها. وينبغي، بالإضافة إلى ذلك، اتخاذ تدابير ملموسة لاحتواء تجارة الأسلحة والنفقات العسكرية.

ويقتضي تنشيط النظام المتعدد الأطراف توسيع النظرة إلى النظام الاقتصادي والمالي العالمي ليشمل لا التجارة والمدفوعات فحسب وإنما مجموع المعاملات الدولية، وذلك من أجل تهيئة بيئة دولية مفتوحة وتنافسية ومستقرة، تنتقل فيها رؤوس الأموال بحرية أكبر، وكذلك الاستثمارات والبشر للإسهام في التقدم العالمي بصورة أفضل.

وقال، مشيراً إلى تحرير التجارة والمدفوعات وحركة رؤوس الأموال، إن هذه التدابير هي تدابير معززة للسوق ترمي إلى تهيئة الشروط المفضية إلى مشاركة القطاع الخاص (المحلي والأجنبي) في عدد من البلدان لا يني يزيد. وينبغي إتمام هذه التدابير بالعمل على ضمان كفاءة الأسواق، الوطنية والدولية على السواء، واستقرارها وشفافيتها كي تكون في خدمة التنمية البشرية لا خطراً عليها. وأشار أيضاً إلى العمل الجاري في هندسة النظام المالي الدولي. وقال إن النظام المتعدد الأطراف هو السبيل الوحيد لمعالجة مسألة أوسع نطاقاً هي مسألة إدارة الاقتصاد العالمي، وإيجاد استجابة عالمية للمشاكل العالمية التي لا مهرب منها.

ورأى أن تحقيق هذا الغرض يقتضي وجود مؤسسات تيسر التفكير المشترك على أرفع المستويات لضمان تمثيل البلدان تمثيلاً أفضل في صنع القرارات الاقتصادية العالمية. واقترح الاستعاضة عن اجتماعات قمة مجموعة السبعة/مجموعة الثمانية باجتماع رؤساء دول وحكومات البلدان التي لديها مديرون تنفيذيون إما في مجلس صندوق النقد الدولي وإما في مجلس البنك الدولي (وعدهم يناهز الثلاثين في أي وقت من الأوقات). ويمكن أن يحضر هذه الاجتماعات أيضاً الأمين العام للأمم المتحدة ورؤساء المنظمات المتعددة الأطراف ذات الصلة. ومن شأن ذلك أن يتيح فرصة لإقامة صلة واضحة ومتينة بين المؤسسات المتعددة الأطراف ومجموعة تمثيلية من قادة العام تمتاز بشرعية لا مطعن فيها.

المنافشة التي تلت العرض:

أشير إلى أن المؤسسات التي نحتاج إليها لاتخاذ تدابير دولية بشأن التنمية هي مؤسسات موجودة فعلاً، وهي صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والأمم المتحدة (بما في ذلك الأونكتاد ومنظمة العمل الدولية) ومنظمة التجارة العالمية. ولكن لا بد من تعزيز التعاون على المستوى العالمي كي تساهم هذه المؤسسات مساهمة أفضل في مكافحة الفقر. وينبغي لهذه المؤسسات أن تقوم بما يلي على الصعيد العالمي: '١' معالجة الأزمات المتعلقة بالنظم؛ '٢' إحراز التقدم في البرامج الدولية الشاملة التي تزيل عبء المديونية؛ '٣' بدء جولة جديدة شاملة في منظمة للتجارة العالمية جرى إصلاحها بحيث تعبر عن مصالح جميع أعضائها الـ ١٣٥ وتوفر بناء القدرات لتمكين البلدان كافة من المشاركة الفعالة في المفاوضات والتكيف مع تحرير التجارة.

وأعرب عن رأي مفاده أن الأونكتاد يمكن أن يساهم مساهمة ذات شأن في الأعمال الناجح لمبادئ تتصل بأمور منها استقرار الاقتصاد الكلي والأسواق المفتوحة، والمؤسسات المحلية السليمة، وتنفيذ طائفة واسعة من السياسات الرامية إلى إفادة الفقراء من النمو. وأشار إلى القيمة العالية التي يتسم بها عمل الأونكتاد التحليلي واجتماعات خبرائه وبرامجه الخاصة بالتعاون التقني. وذكر أن بمقدوره أن يؤدي دوراً، على الصعيد العالمي، في بناء قدرات البلدان النامية كي تشارك في منظمة التجارة العالمية وتجنّي ثمار تحرير التجارة.

وطُرح سؤال حول نوع الأموال المطلوبة لمعالجة المشاكل غير المحلولة كالفقر والتحديات الجديدة مثل شيخوخة السكان. وأثيرت شكوك حول المقترحات الداعية إلى بناء خبرات هي متاحة فعلاً في مؤسسات أخرى.

وأفيد أن التعاون الوثيق مع البنك الدولي هو سبيل أفضل لإدماج الجهود التي تبذلها هذه المؤسسات في مجال خفض الفقر. وأعرب عن الشك في الاقتراح الداعي إلى إنشاء حدود ائتمان احتياطية نظراً لنقص مشروطيتها وتأثيرها المثبط لمشاركة القطاع الخاص. ورئي أن ما لا يقل عن ذلك أهمية هو الحاجة إلى وضع مبادئ واضحة لمعالجة حالات الأزمات، بما في ذلك بنود الإجراءات الجماعية، وخيارات تجديد الدين، ولجان الدائنين والمدينين.

وفي معرض رده، رحب السيد كامديسوس بمبادرات تخفيف عبء الدين التي اتخذتها المملكة المتحدة، وحث البلدان الأخرى على أن تحذو حذوها. كما شجع البلدان على إلغاء التغطية الائتمانية للتصدير بالنسبة لمبيعات الأسلحة للشعوب الفقيرة. وبالنسبة لقضية ما هو نوع الصندوق الذي يتلاءم بشكل أفضل مع التصدي لمشكلات المستقبل، شدد على أهمية وصلاحيات المواد الأصلية لاتفاق إنشاء صندوق النقد الدولي، وأهدافه المنصوص عليها في المادة الأولى. فصندوق النقد الدولي هو مؤسسة إصلاح ذاتي متواصل، ومسؤولياته الأساسية هي الإشراف على الأداء الاقتصادي في جميع أنحاء العالم وتعظيم السياسات الاقتصادية (مثل القضايا التي تتجاوز قضايا ميزان المدفوعات الأصلية والتي يعالجها الصندوق). ويتطلب البنيان الجديد للوفاء بهذه المهمة بالضرورة إشراك القطاع الخاص. وفيما يتعلق باستعراض مرافق صندوق النقد الدولي، طالب السيد كامديسوس بالتكيف الدائم استناداً إلى الاحتياجات.

وفي تعليقات أخرى، تم التشديد على أهمية الإجراءات في حينها، لا سيما فيما يتعلق بتخفيف عبء الدين والشروع في جولة جديدة من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، والتي ينبغي لها أن تعالج التشوّهات التجارية بوصفها إحدى الحواجز الرئيسية أمام التنمية. ولدى معالجتها، فإن الشعور بالأولوية هو أمر حاسم، وينبغي أن يتضمن فهماً أفضل من جانب المجتمع المدني في الشمال، لاهتمامات ومتطلبات البلدان النامية، وكذلك الالتزام بالتضامن بين الشمال والجنوب. وفضلاً عن ذلك، فإن صورة الصندوق، كأداة للتنميش وصلاحيات "توافق واشنطن في الآراء" من أجل مكافحة الفقر، قد تم مناقشتها. وشرحت وجهة النظر الخاصة بأن مبدأ أي صندوق ذي وجه إنساني "يمكن تحقيقه عن طريق عدة تدابير هي: إضفاء الديمقراطية على عمليات اتخاذ القرار في الصندوق، والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، بما يعكس في جوهره، الحاجة إلى اجتماع لعدد ١٨١ من الكبار؛ وتحسين الوصول إلى السوق والمعاملة التفضيلية الخاصة للبلدان النامية في منظمة التجارة العالمية؛ والعناية الخاصة بهشاشة الجزر الصغيرة والاقتصادات النامية الضعيفة. وفيما يتعلق بهذا الأخير، فإن دقة بعض معايير المقارنة المستخدمة لتقدير مستويات الفقر وانفتاح الاقتصادات كانت موضع التساؤل. وأخيراً، فإن الدور المتصور لصندوق النقد الدولي في مجال خلق التفاوت وتشجيع الفقر، ومؤخراً، في إذكاء نار الأزمة الآسيوية، كان موضع نقد.

وفي معرض رده، كرر السيد كامديسوس ضرورة إجراء السريع فيما يتعلق بتخفيف عبء الدين. وفي إشارته إلى النجاحات الأخيرة في موزامبيق وزامبيا (وربما تنزانيا)، شدد على ضرورة استثمار الموارد المدخرة في البنية الأساسية للموارد البشرية. ورفض القول غير العادل الذي يظهر الصندوق كمشجع على الفقر والتفاوت. وقال إن مثال البلدان الثمانين التي تستضيف برامج الصندوق يمكن أن يتحدث عن دوره الإيجابي. ويعتبر منع التضخم

وعدم الاستقرار الاقتصادي الكلي، من صميم النمو والتنمية. ومع ذلك، فإن البنيان المالي الجديد ينبغي أن يخدم الاحتياجات الاجتماعية.

وفي معرض إشارته إلى قضية إضفاء الديمقراطية على عمليات اتخاذ القرار في الصندوق، نوه السيد كامديسوس بأن جميع القرارات الهامة للصندوق في السنوات الأخيرة اتخذت بالإجماع. ومع ذلك، شرع الصندوق في بداية ١٩٩٩، في استعراض لنظام الحصص لضمان أنه يعكس القوة الاقتصادية الحقيقية لأعضائه. وفيما يتعلق بدور الصندوق في الأزمة الآسيوية، قال إن الانتعاش السريع لمعظم الاقتصادات الآسيوية لم يكن ممكناً دون إجراءات الصندوق. وفي حين أن مراقبة أسعار الصرف تتطابق مع مواد الصندوق، فإنها ليست بالترياق الشافي لحل مشكلات ميزان المدفوعات. كما أن عكس التحرر المشوش والإغلاق السريع للمؤسسات المالية غير السليمة، هي من الأمور الهامة أيضاً لإحداث الانتعاش.

- - - - -